

الإستراتيجية الخليجية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية (2025 - 2028)

The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf Strategy for Combating Narcotic Drugs and Psychotropic Substances (2025 - 2028)

المخرجات الرئيسية

تبدأ من الأسرة بوصفها خط دفاع أول، وتمتد لتشمل: المدرسة والإعلام والمؤسسات الدينية، وصولاً إلى دمج المتعافين مجتمعياً لضمان استدامة التعافي ومنع الانتكاسة، ممّا يخلق بيئة مجتمعية طاردة لهذه الآفة.

- مؤسسة العمل الخليجي المشترك والشراكة الدولية: تجسيد الالتزام السياسي الرفيع لقادة دول المجلس من خلال إطار مؤسسي يجمع وزارات الداخلية والصحة والعدل والتعليم، والأجهزة الجمركية، مع تعزيز الشراكة مع المنظمات الدولية (مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)، لضمان توحيد الجهود، وبناء القدرات، وتجفيف المصادر المالیة واللوجيستية لعصابات التهريب العابرة للحدود.

- تبني نهج «الأمن الشامل» والمواجهة مُتعددة الأبعاد: لم تعد المواجهة تقتصر على الجانب الأمني البحث، بل ارتكزت الإستراتيجية على التكامل بين خفض العرض (عبر تجفيف منابع ومكافحة غسل الأموال) وخفض الطلب (عبر الوقاية والعلاج)، مع تطوير منظومة التشريعات الخليجية المشتركة وإنشاء نظام رصد وطني موحد يضمن الدقة والسرعة في التعامل مع التهديدات المستجدة.
- تعزيز المسؤولية المجتمعية التشاركية: ترسيخ مفهوم أن مكافحة المخدرات ليست مهمة حكومية فحسب، بل هي مسؤولية جماعية

المقدمة

تمثل هذه الإستراتيجية استجابةً من مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقياداتها السياسية ووفاءً بالتزاماتهم التي أطرتها الاتفاقات والإعلانات السياسية الدولية المعنية بتعزيز سبل المواجهة لمشكلة المخدرات التي أكدت مبدأ المسؤولية الجماعية والمشاركة، انطلاقاً من أن المخدرات تهلك الأرواح والمجتمعات، وتقوّض التنمية البشرية المستدامة، وتولد الإجرام، وأنها تمس جميع قطاعات المجتمع في كل البلدان، كما أن تعاطيها، خصوصاً، يؤثر في حرية ونمو الشباب الذين يمثلون أعلى ثروة يملكها العالم.

كما تُجسد الإستراتيجية كذلك استجابةً للتهديدات المتزايدة التي أضحت تفرزها مشكلة المخدرات عالمياً عمومًا، وعلى منطقة دول مجلس التعاون الخليجي خصوصًا، ومن ذلك: أن الأسواق العربيّة بمنطقة الخليج العربي باتت أكثر استهدافًا بالإغراق بالمخدرات في السنوات الأخيرة، وتزايد تهريب المخدرات الاصطناعيّة إلى المنطقة، واحتماليّة ظهور وإنشاء معامل تصنيع سرّيّة لها بالمنطقة، مع تزايد استخدام التقنيّات الحديثة في الترويج والتهريب والتصنيع للمخدرات، وتزايد مخاطر تهديدات مشكلة المخدرات مع تنامي الصلات بين المخدرات والإرهاب والجريمة المنظّمة وتجارة الأسلحة. ولأن دول مجلس التعاون الخليجي تقع في مناطق قريبة من بعض دول إنتاج المخدرات، فقد زاد ذلك من هذا التحدي وأصبح يمثل عبئًا إضافيًا على متخذي القرار في سبيل تحقيق الرفاهية والنمو لشعوبها. ومن ثمّ، تصبح الإستراتيجيّات الدوليّة والإقليميّة سبيلًا ضروريًا لتدعيم التعاون للتصدي لتلك المخاطر.

وتؤكد الإستراتيجية الخليجيّة حرص دول مجلس التعاون على المضي قدمًا في مسيرة جهودهم للتصدي الشامل لمشكلة تعاطي المخدرات على جانبي مكافحة العرض وخفض الطلب على المخدرات، وهي الجهود التي ظهرت جليًا في تطوير أنشطة المكافحة الميدانيّة بدول مجلس التعاون الخليجي، وفي استحداث التعديلات التشريعيّة المتلاحقة في مختلف القوانين الوطنيّة لدول المجلس بهدف سد جميع الثغرات التي يمكن للمخدرات أن تنفذ منها إلى المجتمعات الخليجيّة، ويأتي ذلك متوافقًا مع انضمام جميع دول مجلس التعاون الخليجي أطرافًا في جميع الاتفاقيات الدوليّة والإقليميّة الخاصّة بمكافحة المخدرات.

إعداد الإستراتيجية: المسار والأهداف والمنهجيات

جاءت هذه الإستراتيجية نتيجة توصية من المجلس الوزاري لوزراء الداخليّة بدول مجلس التعاون الخليجي، الذي كلف بدوره الأمانة العامّة المساعدة للشؤون الأمنيّة بتولي هذه المهمة، وقد جاءت نتيجة تعاون مثمر بين الأمانة العامّة المساعدة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وخبرائه بالمقر الرئيس ومكتبه الإقليمي.

أ. الإطار الإستراتيجي العام

جاءت صياغة رؤية الإستراتيجية ورسالتها وأهدافها بما يعزز وفاء دول مجلس التعاون الخليجي بتعهداتها الدوليّة، ولا سيّما التزاماتها حيال الاتفاقيات الدوليّة الثلاث للأمم المتحدة بشأن المخدرات والالتزامات الدوليّة الأخرى. وتمثلت الرؤية التي تبنتها الإستراتيجية في خلق مجتمع خليجي محصّن

آمن من المخدرات في ضوء سياسات استباقية. في حين صيغت رسالتها في السعي نحو قيادة جهود متكاملة في التعاون والتنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي لمكافحة المخدرات من خلال تطوير التشريعات الفعّالة، وتبادل المعلومات والخبرات، وتطبيق أفضل الممارسات الدولية للحد من توافر المخدرات وعواقب ذلك.

أما أبرز التوجّهات الإستراتيجية التي طرحتها هذه الوثيقة والتي وجّهت صياغة محاورها الرئيسة وحققت أهدافها، فتمثلت في الآتي:

- رفع حصانة المجتمع الخليجي عبر برامج وقائية مُتعدّدة ومستدامة وفعّالة وإتاحة خدمات علاجية وتأهيلية مجانية/ منخفضة التكلفة تتسق مع المعايير الدولية والثقافة الخليجية.
 - تعزيز جهود مكافحة المعروض من المخدرات من خلال الاستثمار الأمثل في الموارد التقنية والذكاء الاصطناعي وتفعيل الشراكات الدولية والتنسيق الميداني بين دول مجلس التعاون الخليجي.
 - تبني منهج شامل لتجفيف المباح والتنبية البديلة لمناطق إنتاج المواد المخدرة بالمناطق الريفية والحضرية لدول إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وتصنيعها.
 - الحد من عمليات غسل الأموال الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات عبر إجراء تحليل إستراتيجي للأنماط والاتجاهات المرتبطة بغسل الأموال الناتج عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتنمية الوعي الأمني والمجتمعي.
 - تطوير التشريعات والقوانين وضمان فاعلية العدالة الجنائية في الجرائم ذات الصلة بالمخدرات بدول مجلس التعاون وبما يضمن وفاء دول الخليج بتعهداتها الدولية التي تنص عليها الاتفاقيات ذات الصلة.
 - تطوير نظم الرصد الوطنية والإقليمية وتعزيز منظومات التدريب وبناء القدرات بفاعلية في دول مجلس التعاون الخليجي، بما يتسق مع المعايير الدولية ويعزز من تطبيق برامج مكافحة تطبيقاً أمثل يضمن الفاعلية والنجاعة.
- ويمثل هذا التوجه الشامل والمتكامل الذي يجمع بين مواجهة مشكلة المخدرات ومكافحتها بشقيها أمراً غير مسبوق في إعداد الإستراتيجيات المعنية بالمواجهة إقليمياً، وليس تمة مبالغة في القول: عالمياً أيضاً، حيث إن الإستراتيجية الخليجية أخذت منحى شمولياً واستباقياً بتضمينها محوراً لتجفيف المباح والتنمية البديلة لمناطق إنتاج المواد المخدرة بالمناطق الريفية والحضرية لدول إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وتصنيعها.



ب. منهجية إعداد الإستراتيجية الخليجية والجهات المشاركة في الإعداد

اعتمد بناء الإستراتيجية الخليجية لمكافحة المخدرات على منهجية تشاركية تجمع بين الرؤى والخبرات والممارسات الفضلى في هذا السياق عالمياً وإقليمياً، واستناداً إلى المعايير الدولية والاتفاقات والإعلانات الوزارية وقرارات لجنة المخدرات المعتمدة جميعها من الأمم المتحدة. ولقد ارتكزت هذه الإستراتيجية على عدد من الركائز:

- فهم طبيعة واحتياجات المجتمع الخليجي بمختلف مكوناته الاجتماعية والثقافية والعرقية.
- تحقيق توازن بين أولويات وتدابير آنية على المدى القصير، وتخطيط على المدى الطويل لتحقيق رؤية الإستراتيجية.
- التوافق والتطابق بين الإستراتيجيات والبرامج الحالية الوطنية القائمة في دول الخليج والإستراتيجيات والبرامج المستقبلية المراد تنفيذها، وضرورة الاستفادة من الخبرات والتجارب المحلية والعالمية، مع مراعاة طبيعة المجتمع الخليجي عند ترجمة وإعداد مواد تدريبية أجنبية.
- مشاركة جميع الشركاء وأصحاب المصلحة في وضع الإطار العام للإستراتيجية وللبرامج المنبثقة عن تنفيذ الإستراتيجية الخليجية لمكافحة المخدرات، ومراعاة الاستجابة لاحتياجات مختلف الشركاء الأساسيين المعنيين.
- وضماناً للخروج بأفضل النتائج التي تضمن إعداد إستراتيجية خليجية موحدة وشاملة لمكافحة المخدرات تتسم بالاستمرارية والديمومة والتنسيق الميداني في أثناء التنفيذ، وضمان تجاوز العقبات والتحديات المستقبلية، فقد أعدت هذه الإستراتيجية الخليجية وفق الخطوات الإجرائية التالية:
- الاطلاع على الإستراتيجيات الوطنية القائمة في منطقة الخليج، وعلى نماذج من الإستراتيجيات الإقليمية المنفذة في عدّة مناطق إقليمية على مستوى العالم.
- الاسترشاد الأولي بوجهات ورؤى الجهات والمنظمات الوطنية والإقليمية ذات الصلة بمكافحة المخدرات، ومنها: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
- تنظيم ورشة تخصصية شاملة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بين 17 - 20 سبتمبر 2024، حضرها معالي الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، وذلك في مدينة أبوظبي، باستضافة من وزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة وتنظيم الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. دُعي إلى الورشة جميع الجهات الوطنية والإقليمية الخليجية

- ذات الصلة بمكافحة المخدرات، بهدف الإعداد الأوّلي للإطار العام للإستراتيجية ومحاورها المقترحة.
- شارك في الورشة كثير من المختصين الخليجين، سواء من الوزارات أو الهيئات الرسميّة أو مؤسسات المجتمع المدني على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، ومن بينها: وزارات الداخليّة والتربية والتعليم والشؤون الاجتماعيّة وتنمية المجتمع والشباب والإعلام والصحة ووقاية المجتمع والعدل والأوقاف والشؤون الإسلاميّة، إضافة إلى الإدارات العامّة للجمارك، ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة، ومكتب الشرطة الخليجيّة، ومركز المعلومات الأمنيّة لدول مجلس التعاون الخليجي.
- مراجعة جميع الأبحاث العلميّة المنشورة بالمكتبات الخليجيّة والعربيّة والدوليّة خلال السنوات الخمس الأخيرة والاطلاع على جميع البرامج والجهود الخليجيّة التي جرى تأصيلها في مجال مكافحة عرضًا وطلبًا، وإجراء المقارنة مع المعايير والتجارب الدوليّة، وكذلك مراجعة وتقييم شامل لمنظمة التشريعات الوطنيّة ذات العلاقة وقدرتها على مواجهة التغييرات المتلاحقة التي تموج بها قضية المخدرات إقليميًا ودوليًا، كما جرت مراجعة جميع الإستراتيجيّات الوطنيّة بدول مجلس التعاون وكذلك العربيّة، وآخرها: إستراتيجية جامعة الدول العربيّة التي أُعلنت في مارس 2023، وما تحقق من نتائج عمليّة في إطار هذه الإستراتيجيّات وما واجهها من تحديات وصعوبات.
- إعداد التحليل البيئي الرباعي لكل محور من محاور الإستراتيجيّة لبيان نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، وصياغة جميع الأهداف الإستراتيجيّة والإجرائيّة والأنشطة في ضوء نتائج هذا التحليل. كما جرى بناء هذه الإستراتيجيّة وُفق فهم الواقع الميداني من خلال مصادر دوليّة وإقليميّة متنوّعة ضمانًا للحيدائيّة والخروج بتصوّر شمولي لمواجهة مشكلة المخدرات بدول مجلس التعاون الخليجي.

أهم التحديات والمخاطر الدوليّة والإقليميّة التي تأتي الإستراتيجيّة الخليجيّة استجابةً لها

تزايد غير مسبوق في تعاطي المخدرات عالميًا: تشير التقارير الدوليّة للأمم المتحدة إلى أنه في عام 2023، تعاطى 316 مليون شخص المخدرات (باستثناء الكحول والتبغ)، أي: ما يُعادل 6% من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 - 64 عامًا، مُقارنةً بـ 5.2% من السكان في عام 2013. ومع وجود 244 مليون مُتعاطٍ للقنب، فلا يزال هو أكثر المخدرات استخدامًا، تليه المواد الأفيونيّة (61 مليونًا)، والأمفيتامينات (30.7 مليون)، والكوكايين (25 مليونًا)، والإكستاسي (21 مليونًا). ويقارب معدل التعاطي في الدول العربيّة



المعدل العالمي في ضوء ما هو متاح من بيانات، بيد أن كثيرًا من هذه الدول لا تتوفر فيها بيانات متكاملة عن مشكلة المخدرات، وهو ما يشكل تحديًا جوهريًا لأي سياسات أو برامج معنيّة بالمواجهة. تغيرات جذريّة في أسواق المخدرات عالميًا وإقليميًا مع تزايد هيمنة المخدرات الاصطناعيّة وانتشار تصنيعها غير المكلف والسهل والسريع. ويبدو الميثامفيتامين، وهو المخدر الاصطناعي المصنوع بصورة غير مشروعة، الأكثر انتشارًا في العالم العربي، ولا يزال تصنيعه واستعماله والاتجار به بصفة غير مشروعة في المنطقة يشكل تهديدًا خطيرًا للسلام والاستقرار والصحة العامّة، ويبدو أن الجماعات الإجراميّة المنظّمة تستخدم المواد الكيميائيّة غير المجدولة استخدامًا متزايدًا بوصفها بدائل من أجل صنع الميثامفيتامين وغيره من المخدرات الاصطناعيّة.

لا يزال الحصول على بيانات قابلة للمقارنة ومُجمّعة بمنهجية حول تعاطي عقار الكبتاجون في منطقة الشرق الأوسط يشكّل تحديًا ملحوظًا. ووفقًا للبيانات الكيفية الواردة إلى الجهات الدولية المعنية بمكافحة المخدرات والجريمة، أفادت بعض البلدان في هذه المنطقة دون الإقليمية بأن الكبتاجون ما يزال يمثل العقار الأكثر شيوعًا على أراضيها، أو يقع ضمن أكثر المواد المخدّرة تداولًا. وتشير التقارير إلى أن المنشطات من فئة الأمفيتامين تُعد من أكثر المواد المخدّرة تعاطيًا في بعض السياقات الوطنية، وهي كذلك من أكثر الفئات حضورًا في حالات الالتحاق الأولي ببرامج علاج تعاطي المخدرات. وفي سياقات أخرى بالمنطقة، أُبلغ عن أن هذه المنشطات تحتل المرتبة الثانية من حيث الانتشار بين المواد المتعاطاة، سواء بعد المستحضرات الصيدلانية المحتوية على مواد خاضعة للرقابة أو بعد مواد مخدّرة أخرى واسعة الاستخدام.

ولا تزال مستويات الاتجار بالكبتاجون مرتفعة في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي أسواق المقصد الرئيسة التقليديّة لهذا المخدّر، وتتزايد بسرعة في بلدان أخرى في الشرق الأوسط. النوع الاجتماعي والفئات الأكثر عرضة: على الرغم من أن معدل انتشار اضطرابات تعاطي المخدرات بين النساء أقل منه لدى الرجال عمومًا، فإن التقارير الدوليّة تبين أن النساء والفتيات يشكلن ثلث متعاطي المخدرات عالميًا، مع ارتفاع نسبة تعاطي المخدرات للنساء في البلدان ذات الدخل المرتفع. ومع ذلك، فإن خمس المستفيدين من العلاج فقط من النساء، حيث تعوق الحواجز النظاميّة والهيكلية والاجتماعية والثقافية والشخصية قدرة المرأة على الوصول إلى العلاج من تعاطي المخدرات. ولا يوجد تقدير عربي حول معدلات التعاطي بين النساء، لما يصاحب هذا الأمر من وصم محكم وغياب تقديرات واقعية حول هذا الشأن.

أما فيما يتعلق بتعاطي المخدرات بين المراهقين، فإن التقارير الدولية تشير إلى أن استخدام المواد المخدرة في كثير من الدول العربية يبدأ في سن مبكرة قد تصل إلى 9 سنوات، ويكشف التقييم الذي أجراه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن أن تعاطي المخدرات وظهور الاضطرابات الناجمة عن تعاطيها، يؤثران في مزيد من الأطفال والمراهقين في المنطقة، من الفتيات والفتيان على حد سواء.

تباين اتجاهات العرض والطلب على المخدرات وآليات مواجهتها: أضحت بنية مشكلة المخدرات تتغير تغيرًا ملحوظًا طوال العقود الماضية، من حيث المخدرات المتعاطاة، وطرق تعاطيها، وسنّ متعاطيها، ومكان تعاطيها، وحجم وتطور شبكات الاتجار بالمخدرات، وغيرها. وبات الرأي القائل «إن خفض عرض المخدرات غير المشروعة يساوي رفع أسعار المخدرات، وبالتالي يساوي خفض الطلب على المخدرات» رأيًا قد لا يكون صائبًا. فعلى الرغم من أن خفض إنتاج محاصيل المخدرات يساعد على تقليل توافر المخدرات غير المشروعة في بعض المناطق، فإن الطلب العام على المخدرات غير المشروعة يظل قائمًا. وهذا الطلب قد يلبّى من عرض العقاقير الاصطناعية غير المشروعة، وهو ما يفسّر المخاوف التي رصدها التقرير الأخير لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من أن انخفاض إنتاج الأفيون بأفغانستان قد يؤدي إلى إنتاج الأفيون الصناعي بدلًا منه، ما لم تكن هناك تنمية بديلة شاملة. ولعل هذا يؤكد أهمية محور التنمية البديلة الموجود بالإستراتيجية الخليجية.

وأخيرًا.. عربيًا وإقليميًا: من المتوقع أن تتزايد التحديات المرتبطة بمشكلة تعاطي المخدرات وإدمانها، كزيادة عدد الأشخاص الذين يعانون اضطرابات ناجمة عن تعاطي المخدرات، وزيادة الحاجة، تبعًا لذلك، إلى الخدمات العلاجية التي تلبي احتياجاتهم. وكذلك تزايد أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة وغيرها من التحديات. وفي الأغلب فإن هذه التحديات القائمة، التي تؤثر في العالم العربي، مثل: تعاطي القنب والاستخدام غير الطبي للترامادول وزيادة استخدام الإقليم بوصفه منطقةً للمرور العابر في تهريب المخدرات، سوف تزداد سوءًا بزيادة عدد الأفراد الذين يتعاطون المخدرات. كذلك تشير التقارير الواردة من عدّة دول عربية إلى تضاعف حالات إدمان المخدرات التخليقية، كما رصدت عدّة دول الاقتران الوثيق بين هذا النمط من المخدرات وحالات العنف والجرائم غير المبررة، ولا سيّما في ظل ما تسبّب فيه من زيادة العدوانية وحدوث هلاوس سمعية وبصرية، وغيرها من تأثيرات نفسية قد تؤدي بالفرد إلى ارتكاب جرائم.



منطلقات إعداد الإستراتيجية ومبادئ عملها ومدى توافقها مع المعايير الدولية والإقليمية المرعية في هذا الشأن

التوجهات الأساسية التي أعدتها الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي وفقاً لتوصيات وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون الخليجي:

- الاستناد إلى الإعلان السياسي للأمم المتحدة كما أعدته المفوضية العامة للمخدرات عام 2019 بشأن تعزيز الإجراءات، وطنياً وإقليمياً ودولياً، لتسريع تنفيذ الالتزامات المشتركة المتعهد بها لمعالجة مشكلة المخدرات العالمية ومكافحتها مشتركة حتى عام 2029.
- ربط الإجراءات والمقترحات بما يتفق مع الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، ولا سيما الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، بصيغتها المعدلة ببروتوكول 1972، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988.
- الاسترشاد والاستفادة من الإستراتيجيات الخليجية الوطنية القائمة والمنفذة في هذا المجال، والاطلاع على جميع التجارب والخبرات والاتجاهات الدولية التي تعتمد معايير علمية لمواجهة مشكلة المخدرات، مع النظر إلى أهمية تطويعها لدول مجلس التعاون الخليجي.
- إعلاء قيمة البحث العلمي في مكافحة المخدرات لتوضيح الجهود والأولويات أمام صانعي القرار وتقييم نتائج الجهود وتقويمها.
- التركيز على بناء القدرات للكوادر البشرية داخل دول مجلس التعاون الخليجي في مختلف الاختصاصات، بما يضمن سلامة وجودة الأداء التنفيذي لأهداف الإستراتيجية الخليجية.
- بناء الإستراتيجية وفقاً لنهج تشاوري مع جميع الجهات الخليجية المعنية بمكافحة المخدرات ومنح الإستراتيجية طابع الملكية الوطنية، مع الاستعانة بخبرات ومعايير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
- الأخذ بعين الاعتبار التنوع الديموجرافي والثقافي لسكان منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وتطويع الإجراءات والإستراتيجيات والاستجابة الإقليمية ومراعاة تعدد الجاليات الوافدة المقيمة في دول مجلس التعاون الخليجي.

المحاور الرئيسية للإستراتيجية الخليجية لمكافحة المخدرات

1. محور خفض الطلب على المخدرات: وتمثل هدفه الإستراتيجي في رفع حصانة المجتمع الخليجي تجاه المخدرات والمؤثرات العقلية عبر برامج وقائية مُتعددة ومستدامة وفعّالة، وإتاحة خدمات علاجية وتأهيلية تتسق مع المعايير الدولية والثقافة الخليجية. ولقد تناول هذا المحور أحد جناحي المواجهة الإستراتيجية في عملية مكافحة المخدرات، وهو ما عدته الوثيقة حجر زاوية أساسياً في هذا الشأن، إذ يتناول الاستجابة الصحية المجتمعية لواقع المخدرات، وتشمل: إعادة تشكيل وجدان الرأي العام بإيجاد شعب محصّن من المخدرات عبر برامج وقائية وتوعوية وعلاجية شاملة، تشمل إعادة الدمج المجتمعي، تُسهّم فيها كل المؤسسات ذات الصلة.
2. محور خفض عرض المخدرات: بهدف تعزيز جهود مكافحة المعروض من المخدرات والمؤثرات العقلية من خلال الاستثمار الأمثل في الموارد التقنية والذكاء الاصطناعي ورفع مستوى التعاون الدولي والإقليمي في مكافحة المخدرات، مقدّمًا كثيرًا من التدخلات المستندة إلى الأدلة العلمية التي تتسم بالابتكارية، بما يمكن أن يعزز من جاهزية الكوادر الأمنية للتعامل مع التهديدات المتغيّرة.
3. محور تخفيف منابع المخدرات والتنمية البديلة: ويمثل واحدًا من عناصر تميّز الإستراتيجية الراهنة، لأنه يمثل ريادة إقليمية في هذا التناول، ويهدف إلى تبني منهج شامل لتخفيف منابع والتنمية البديلة لمناطق إنتاج المواد المخدّرة بالمناطق الريفية والحضرية لدول إنتاج وتصنيع المخدرات والمؤثرات العقلية، ومن ثمّ تعزيز جهود المكافحة الإقليمية والوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي.
4. محور مكافحة الأموال المتحصّلة من المخدرات وغسل الأموال: وطرح تحقيق ذلك الأمر من خلال إجراء تحليل إستراتيجي للأنماط والاتجاهات المرتبطة بغسل الأموال الناتج عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات، مقترحًا مجموعة من الآليات التنفيذية التي تتسم بالشمولية والقابلية للتنفيذ، وتستعين بأدوات التطور التكنولوجي، ومن بينها: توظيف الذكاء الاصطناعي وأدواته في ذلك الشأن.
5. محور تطوير منظومة التشريعات الخليجية بشأن مكافحة المخدرات: لضمان فاعلية العدالة الجنائية في الجرائم ذات الصلة بالمخدرات بدول مجلس التعاون، وبما يضمن وفاء دول الخليج بتعهداتها الدولية التي تنص عليها الاتفاقيات ذات الصلة، فقد طرحت الوثيقة كذلك عددًا من التدخلات الإستراتيجية والتدابير التنفيذية التي يمثل تبنيها تحوّلًا في فلسفة المواجهة في دول مجلس التعاون.
6. محور الرصد الوطني المشترك والتدريب وبناء القدرات: وانطلق كغيره من محاور الوثيقة من تحليل



بيئي شامل للأوضاع ذات الصلة إقليمياً وعالمياً، وطرح كثيراً من التدابير الإستراتيجية التي تهدف إلى تطوير نظم الرصد الوطنية والإقليمية وتعزيز منظومات التدريب وبناء القدرات بفاعلية بدول مجلس التعاون الخليجي، بناءً يتسق مع المعايير الدولية، وسعيًا نحو تعزيز تطبيق برامج مكافحة بشكل أمثل يضمن الفاعلية والنجاعة.

ويشير استعراض هذه المحاور إلى أنها قد صيغت بما يحقق التكامل الفعّال بين المؤسسات الوطنية الخليجية ذات العلاقة في مجال مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية. ويشمل كل محور مذكور آنفًا عددًا من الأهداف والأنشطة المقترنة بمؤشرات لقياس الأداء على المدى القصير، كما أن هناك عددًا من المؤشرات الأساسية التي سيُقاس، ووفقًا لها، أثر الإستراتيجية على المدى الطويل.

الخلاصة

تضمّنت الإستراتيجية الراهنة كثيرًا من نقاط التوجه الإستراتيجي المستقبلي لدول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة المخدرات، ولعل أهمها هو ذلك التحوّل الإستراتيجي في أسلوب مكافحة المخدرات من الأسلوب الفردي على المستوى الوطني إلى الأسلوب الجماعي على المستوى الخليجي والتكاملية في الأدوار، والتحول إلى الاستباقية والابتكارية في المواجهة.

كما تضمّنت الوثيقة رصدًا لجميع الصعوبات المتوقعة خلال تنفيذ الإستراتيجية الخليجية وكيفية التغلّب عليها، التي من بينها، على سبيل المثال لا الحصر: محدودية البرامج العلاجية والتأهيلية الموجهة للمدمنين، وكذلك الحاجة إلى التوسّع في برامج الوقاية القائمة على التأصيل العلمي والتقييم الدليلي، إضافة إلى ضرورة طرح تعديلات تشريعية تتماشى مع التغيّرات المتلاحقة التي تطرأ على واقع مشكلة المخدرات، وكذلك ضرورة تدعيم قواعد البيانات ونظم الرصد الخليجي المتعلقة بالمشكلة والحاجة إلى إنشاء هيئات وطنية خليجية معيّنة بالتنسيق الوطني بين مختلف الجهات ذات الصلة.

كما تقترح الإستراتيجية الراهنة خطوات تراها عملية للتغلّب على بعض الصعوبات التي قد تواجه تنفيذها من خلال خطتين متداخلتين، إحداها خطة قصيرة المدى عاجلة تستغرق ثلاث سنوات، وأخرى طويلة المدى تستغرق خمس سنوات، بهدف الإسهام بقوة في القضاء على بؤر الاتجار غير المشروع، وتحجيم التداول غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية وزيادة الفترات التدريبية المتطورة لرجال مكافحة المخدرات، وتنسيق الجهود الوطنية وتفعيلها في مجال الوقاية والتنوعية عن المخدرات والمؤثرات العقلية وتعميم برامج وخدمات العلاج والتأهيل ووفقًا لأحدث المعايير الدولية.

التوصيات

تخلص ورقة السياسات الراهنة إلى عدد من التوصيات التي نراها مهمة لتعزيز فاعليّة وجود هذه الوثيقة، ومن بينها:

- تشكيل لجان رفيعة المستوى (إنشاء لجنة عليا دائمة على المستوى الخليجي، يُوقر لها كافة أشكال الدعم، وتُخصّص لها الموارد البشريّة والماليّة اللازمة لتحقيق أهداف الوثيقة) معنيّة بالإشراف على تنفيذ التدابير والتدخّلات المقترحة في إطار هذه الرؤية ومتابعتها.
- يُقترح أن تضم هذه اللجان في تشكيلها التنفيذيين والخبراء وأصحاب المصلحة والشركاء الوطنيين، إضافة إلى الخبراء الدوليين في مجال مكافحة المخدرات، سواء من الكوادر العربيّة أو التابعين لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتستدمج في عملها مبادئ الحوكمة والقيادة الرشيدة بما يضمن كفاءة التنسيق والتشارك الكامل بين جميع الجهات المعنيّة بذلك.
- تطوير وتفعيل نظام تنفيذي للمتابعة والتقييم وقياس الأثر يستند إلى الأدلّة العلميّة لمتابعة تنفيذ هذه الإستراتيجيّة، إضافة إلى التقييم المرحلي، وهو ما يستتبع اعتماد التدخلات المقترحة في سياق هذه الخطة في صورة خطوات مرحليّة (قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى)، إضافة إلى متابعة وتقييم العمل بالخطط الوطنيّة (القُطريّة) المقترحة استرشادًا بهذه الوثيقة.
- تعزيز التعاون والتنسيق بين جميع الآليات القائمة والمعنيّة بجهود المواجهة بشقيها: خفض العرض والطلب، بالدول الخليجيّة والعربيّة وباقي المجتمع الدولي.
- تطوير آليات للرصد الخليجي المشترك وآليات التعاون المستمر والعلمي المنظّم بين مراكز الأبحاث المتخصّصة.
- إقامة ملتقى خليجي سنوي لتبادل أفضل الممارسات الخليجيّة في مجال مكافحة المخدرات في جميع محاوره، يجمع بين الخبراء وصناع القرار والمبتكرين، وتخصيص جوائز في جميع مجالات مكافحة المخدرات تشمل المؤسسات المعنيّة والأفراد.



المراجع

1. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2024). الاستراتيجية الخليجية لمكافحة المخدرات (2025-2028).
2. الأمانة المساعدة للشؤون الأمنية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (2024). المسودة الأولى للاستراتيجية الخليجية لمكافحة المخدرات (2025-2028) (غير منشورة).
3. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. (2024). تقرير المخدرات العالمي. <https://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/world-drug-report-2024.html>

May 2026

مايو 2026

Regional Expertise Centre for Combating Drugs and Crime

Naif Arab University for Security Sciences
Riyadh, Saudi Arabia

مركز الخبرة الإقليمي لمكافحة المخدرات والجريمة

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
الرياض، المملكة العربية السعودية

Keywords: security studies, drugs, Gulf strategy, community security

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، المخدرات، الإستراتيجية الخليجية، الأمن المجتمعي



Production and hosting by NAUSS



Email: recdc@nauss.edu.sa

doi:10.26735/ETNA6746